المطلب الأول

مؤشر الحرية العالمي

World Freedom Index 2004

إصدار مؤسسة دار الحرية

تمهيد:

قد يعجب الكثيرين من عرضنا لمؤشر الحرية (وخاصة الحريات السياسية والمدنية) ضمن مؤلف اقتصادي!! ولكن هذا العجب سيزول إذا عرفت أسباب ليس فقط عرضه، بل البدء به قبل باقي المؤشرات التنموية التي تضمنها هذا المؤلف.

تتضمن الصفحات التالية عرضاً لمؤشر الحريات السياسية والمدنية، ولكن قبل التعريف بالمؤشر ووضع دولنا العربية فيه، نبدأ بتقديم مبررات عرضه وتحليله في مؤلفنا هذا.

أولاً: مبررات عرض مؤشر الحرية:

بداية قد نختلف - وهذا هو الغالب - مع هذا المؤشر ومع واضعيه وهوياتهم ومقاصدهم...الخ، ولكن الأمر المؤكد هو أن هذا المؤشر يصدر على مدى ما يقرب من خمسين عاماً، وتمثل فيه الدول العربية قاطبة، ومن ثم فنحن لم تأتي بمؤشر جديد، بل نعرض لوضعنا في مؤشر قائم بالفعل محل اهتمام كافة المحللين.

أما بالنسبة للمبررات الموضوعية لإدخالنا وتحليلنا لهذا المؤشر فيمكننا حصرها في:

(١) أنه لم يعد هناك مجال لفصل السياسة عن الاقتصاد. فالسياسة والاقتصاد وجهين لعملة واحدة كما يعلم الكثيرين. فالسياسي يتحدث بلغة الاقتصاد لإبراز إنجازاته. وبناءً على ذلك لابد من العرض للبيئة السياسية التي يعمل فيها الاقتصاد.

(٢) تؤكد الدراسات العلمية الحديثة على أهمية البناء المؤسسي للتنمية وتأتي المؤسسة السياسية في مقدمة المؤسسات التي ينبغي أن يشملها الإصلاح حتى تتوافر بيئة مواتية للتنمية. فهناك دراسات كثيرة الآن عن التحليل الاقتصادي للديمقراطية وللمؤسسات السياسية، والتحليل الاقتصادي للانتخابات... إلخ.

(٣) لا يمكننا أن نتوقع الإبداع الفكري الذي هو المحرك لعملية التنمية في مجتمع الديكتاتورية أو مجتمع تغيب فيه الحريات السياسية والمدنية. ولهذا فالملاحظ بالمؤكد أن كل الدول الغربية التي تعيش الحريات السياسية والمدنية تأتي في مقدمة دول العالم على المستويات الاقتصادية. فالإنسان إذا ما شعر بأهمية وجوده كإنسان، تتفجر مكنوناته ويتحول إلى أداة بناء لمجتمعه والعكس صحيح. وبالتالي لا مكان للتقدم في مجتمع الظلم والظلمات. كيف يمكن أن يترعرع الإبداع في بلدان تحكم بالحديد والنار أو يسوسها طغاة جبارين... إلخ.

(٤) نعلم جميعاً أن الأنظار مسلطة على منطقتنا العربية، بل أن هناك من الخطط ما هو معد لإصلاح الأنظمة في تلك المنطقة التي تراجعت كثيراً عن ركب التطور العالمي. وكان علينا أن نبحث في أسباب هذه الهجمة

علينا؟ لابد وأن لديهم من المبررات والأسانيد والحجج ما دفعهم للتركيز على هذه المنطقة. فالمنطقة العربية وكما توضح المؤشرات الدولية – والتي عرضنا لجانب منها – تشهد أداءً اقتصادياً لا يليق بإمكاناتها، كما أنها – وكما يتحدث لسان حالها – تذخر بالأنظمة الديكتاتورية والعسكرية. بل لو قارنا المنطقة العربية بباقي مناطق العالم، سنجد أن تلك المنطقة منكوبة ولا مثيل لها في ثرائها بتلك النوعية من الأنظمة السلطوية، في الوقت الذي خرج فيه آكلي لحوم البشر من أفريقيا إلى عالم الديمقراطية والتحضر كما سنرى، ومن ثم تحسنت مؤشراتهم الاقتصادية.

(٥) كون هذا المؤشر مستمر في الصدور على مدى ما يقرب من خمسين عاماً فإن ذلك يؤكد على أهميته وحاجة المجتمع الدولي إليه، لأنه لو لم يكن مؤثراً أو هاماً للشركات والمؤسسات الدولية لتوقف مع السنوات الأولى لصدوره.

(٦) مؤشر الحرية العالمي يأتي في مقدمة الأدلة أو المعايير التي تستند إليها الإدارات الغربية في مطلبها للتغيير بتلك المنطقة. ولهذا وجب علينا التعرف على الصورة العامة لهذا المؤشر ووضع دولنا العربية فيه مقارنة بباقي دول العالم، بل ومقارنة بالكثير من الدول الأفريقية التي حققت نهضة في هذا المجال.

(٧) لاحظنا من خلال تحليلنا للمؤشرات التنموية العالمية الأخرى التي تضمنها هذا المؤلف أن الوضع السياسي (وما تحمله عبارة الوضع السياسي من معانٍ) للقطر المعني يمثل مكوناً أساسياً ومعياراً فاصلاً من معايير بيئة الاستثمار والتنمية.

وبالتالي أعتقد أن عرضنا لهذا المؤشر في هذا المؤلف بل وفي مقدمته يعد

مبرراً بل ومطلوباً لأن الأرضية السياسية هي بمثابة الركيزة التي تنطلق على أساسها الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الأخرى. فالوضع السياسي هو بمثابة البنية الأساسية Infrastructure لبناءٍ اقتصادي قوي.

لكل تلك الأسباب عرضنا لهذا المؤشر الموجود بالفعل - فنحن لم نأتي بمؤشر جديد كما ذكرنا - والهدف هو استخلاص الدروس والعبر والتعرف على معايير قياس الحريات السياسية والمدنية التي اعتمد عليها هذا المؤشر الهام.

ثانياً: التعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة:

يعرض المؤشر العالمي السنوي للحرية لأوضاع الحرية في العالم. فالحرية تعتبر الآن شرطاً مسبقاً للانخراط في منظومة العولمة والتقدم الاقتصادي على حد وصف واضعي المؤشر. فالمؤشر يقيس أوضاع الحرية من خلال تحليله لتقسيمين أساسيين أولهما الحقوق السياسية وثانيهما الحقوق المدنية. ويستهدي واضعي المؤشر في تحليلهم وفي دراساتهم الميدانية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية.

ويصدر مؤشر الحرية العالمي World Freedom Index عن دار الحرية Freedom house منذ خمسينات القرن العشرين. وفي عام ١٩٧٢ داومت دار الحرية على إصدار هذا المؤشر تحت عنوان «الحرية في العالم» بجامعة واشنطون - سياتل. ولدار الحرية سبعة أفرع منتشرة في الولايات المتحدة وأوربا (نيويورك وواشنطون وبودبست وبوخارست وبلجراد وكييف ووارسو. يصدر هذا المؤشر بشكل سنوي في مجلة «مراجعة أوضاع الحرية Freedom Review».

بعد تحليل الدراسات، وبناءً على المعايير التي سيلي عرضها في ثالثاً ينتهي المؤشر إلى تصنيف لدول العالم (فهو يضم أكثر من ١٩٥ دولة) بين دول حرة Free ودول حرة جزئياً Partly Free ودول غير حرة Not Free. فما و وضع الدول العربية من هذا التصنيف؟

ثالثاً: معايير قياس الحريات السياسية والمدنية:

ذكرنا أن المؤشر يقيس أوضاع الحرية من خلال تحليله لنوعين أساسيين من الحريات (الحريات السياسية والحريات المدنية). ولا يعول المؤشر على الاعتبارات الدينية أو العرقية أو الثقافية أو مستوى التنمية الاقتصادية، فحاكمه الأساسي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما بالنسبة لعملية التقييم ووضع الترتيب للدول، فإن النقاط تنحصر بين واحد (صفر) و سبعة (٧) ، فالدولة التي حصلت على نقاط أقرب إلى (١) سواء في الحريات السياسية أو الحريات المدنية هي الدول الأكثر حرية، في حين أن الدول التي حصدت نقاط أقرب إلى (٧) فهي الدول الأدنى في مستويات الحرية سواء السياسية أو المدنية.

ويتم التوصل إلى تلك النقاط الإجمالية، ومن ثم ترتيب الدولة بعد تحليل لنقاط فرعية، بنيت على بيانات كثيرة وتساؤلات نعرض لها من خلال التقسيمين الرئيسيين:

أولاً: بالنسبة للحريات السياسية:

هناك مسائل عدة يتم قياسها للتعرف على أوضاع الحريات السياسية في القطر المعني وهي:

١. **عملية الانتخاب:**

- هل يتم اختيار رئيس الدولة أو الحكومة بطريقة قانونية مشروعة؟
- هل تم اختيار ممثلي الشعب في البرلمان عبر انتخابات حرة ونزيهة؟
- هل يوجد قانون انتخاب عادل يوفر فرص تنافس عادلة بين المرشحين وتصويت حر وأمانة في جمع واستخلاص النتائج؟

٢. **المشاركة السياسية:**

- هل هناك حرية للناس في تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها من التجمعات السياسية باختيارهم الحر؟ وهل النظام منفتح للزيادة وللانخفاض في أعداد الأحزاب السياسية؟
- هل هناك وجود ملحوظ ومؤثر لصوت المعارضة أو قوة للمعارضة، وإمكانية حقيقية لتوليها السلطة من خلال الانتخابات؟
- هل الاختيار السياسي للأفراد بعيد عن سيطرة العسكريين أو جهات أجنبية أو أحزاب فردية سلطوية أو ميراث ديني أو أي قوة ذات تأثير؟
- هل هناك مكان لتعبير الأقليات العرقية والدينية عن رأيها والمشاركة في عملية اتخاذ القرار؟

٣. **عمل الحكومة:**

- هل يقوم ممثلي الشعب المنتخبين بحرية بتحديد برنامج عمل وسياسات الحكومة؟
- هل الحكومة خالية من الفساد؟
- هل الحكومة ذات مصداقية مع الناخبين وتعمل بانفتاح وشفافية؟

٤. أسئلة إضافية ذات صلة بالحقوق السياسية:

- بالنسبة للأنظمة الملكية التقليدية، ما هي مساحة الحرية والتشاور مع أفراد المملكة، وهل هناك مجال لمناقشة السياسات؟ ومدى السماح بمقاضاة الحاكم؟
- هل تتدخل السلطة لتغيير تركيبة المجتمع العرقية أو الدينية لمصلحة جماعة على حساب الأخرى؟

ثانياً: بالنسبة للحريات المدنية:

عول واضعي المؤشر على العديد من المعايير الفرعية لقياس أوضاع الحريات المدنية في القطر المعني منها:

١. حرية التعبير والاعتقاد:

- هل هناك وسائل إعلام حرة ومستقلة، وغير ذلك من وسائل التعبير الثقافية؟
- هل هناك مؤسسات دينية حرة، وهل هناك حريات عامة وخاصة في التعبير عن الاعتقاد؟
- هل هناك حرية في المؤسسات الأكاديمية، وهل المؤسسات التعليمية بعيدة عن تأثير المؤسسة السياسية؟
- هل هناك مجال للحوارات الخاصة المفتوحة والحرة؟

٢. الحق في تشكيل الجمعيات والاتحادات:

- هل هناك حق في التجمع الحر والتظاهر وفي إجراء حوار عام مفتوح؟
- هل هناك اتحادات تجارية حرة؟ وهل هناك مهنيين ومتخصصين أحرار في ممارسة مهنهم وغير ذلك من المنظمات الخاصة؟

٣. **قواعد القانون والقضاء:**

- هل ينعم القطر بقضاء مستقل؟
- هل تسود قواعد القانون القضايا المدنية الجنائية؟
- هل تخضع الشرطة لرقابة مدنية مباشرة؟
- هل هناك حماية من إرهاب الشرطة أو السجن غير المبرر أو التعذيب سواء من قبل الجماعات المساندة أو المعارضة للنظام؟
- هل يعامل السكان بالتساوي وبمقتضى القانون؟

٤. **الحقوق الفردية وصيانة الذات:**

- هل هناك حماية شخصية وذاتية؟ هل تقيد الحومة مسألة الانتقال أو السكن أو الاختيار أو العمل ونوع العمل؟ وهل الأفراد أحرار من التقيد بالاعتماد على الدولة؟
- هل المواطنين يملكون الحق في التملك وفي إقامة مشروعات خاصة؟ وهل تتأثر المشروعات الخاصة بتأثير وتدخل غير مبرر من قبل المسئولين الحكوميين أو سلطات الأمن أو جماعات الجريمة المنظمة؟
- هل هناك حريات شخصية اجتماعية بما فيها المساواة بين الجنسين وحق اختيار شريك الحياة وحجم الأسرة؟
- هل هناك فرص اقتصادية متساوية؟

بناءً على المعايير سالفة الذكر، يتم تصنيف دول العالم إلى أقسام ثلاث:

١. **دول الحرية** Free Countries وهي الدول التي حصدت من خلال المعايير سالفة الذكر نقاط تتراوح بين صفر و٥, ٢.

٢. **دول الحرية الجزئية** Partly Free Countries وهي التي حصدت نقاط بين ٢ و٥,٥.

٣. **ودول تغيب فيها الحرية** Not Free Countries وهي التي حصدت نقاط بين ٥,٥ و٧.

الملاحظ أنه داخل كل مجموعة من المجموعات الثلاث هناك تقسيم رباعي أيضاً داخل كل مجموعة. فالدول التي تتمتع بالحرية على سبيل المثال، بها دول أعلى في معدلات الحرية والتي حصدت نقاط بين ١ و١,٥، ودول أدنى منها تنحصر نقاطها بين ١,٥ و٢، ودول بين ٢ و ٢,٥، وأخيراً دول نقاطها بين ٢,٥ و٣. كذلك بالنسبة للمجموعتين الثانية (الحرية الجزئية) والثالثة (حيث لا حرية).

رابعاً: الصورة العامة للحرية في العالم من خلال مؤشر ٢٠٠٤:

السؤال الآن، بعد أكثر من عقد من عولمة الرأسمالية وسيادة القطب الأوحد؟ ما هي الصورة العامة لأوضاع الحرية في العالم؟ وهل يعكس الواقع الاقتصادي واقعاً سياسياً يدعمه؟ وهل التطور بالإيجاب أم بالسلب؟ ما هي الدروس المستفادة؟

من خلال القراءة التحليلية لمؤشر الحرية العالمي ٢٠٠٤ تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

- أن من بين الـ ١٩٢ دولة التي شملها المؤشر هناك ٤٦ ٪ من الدول تتمتع بالحرية (٨٨ دولة)، و٢٩ ٪ من الدول ذات حرية جزئية (٥٥ دولة)، في حين أن هناك ٢٥٪ من الدول غير حرة (٤٩ دولة) أكثر من ثلثهم دولاً عربية كما سيتضح لاحقاً.

- بالنظر إلى عدد السكان هناك حوالي ٢,٨ بليون نسمة تقريباً (٤٤٪) يعيشون في حرية، في حين أن هناك ١,٣ تقريباً (٢١٪) يعيشون في مجتمعات الحرية الجزئية، وفي المقابل يعيش ٢,٢ في دول غياب الحرية (٣٥٪).
- وبمقارنة أوضاع الحرية عام ٢٠٠٣ بالأعوام ١٩٧٣ و١٩٨٣ و١٩٩٣ أمكن استخلاص الآتي:

- **١٩٧٣** ٢٩٪ حرية ٢٨ ٪ حرية جزئية ٦٥٪ غياب للحرية.
- **١٩٨٣** ٣٢٪ حرية ٣٣٪ حرية جزئية ٣٥ ٪ غياب للحرية.
- **١٩٩٣** ٣٨٪ حرية ٣٣ ٪ حرية جزئية ٢٩٪ غياب للحرية.
- **٢٠٠٣** ٤٦٪ حرية ٢٩٪ حرية جزئية ٢٥٪ غياب للحرية.

- كما توضح الأرقام، فإن الصورة العامة مقارنة بالسبعينات أو الثمانينات أو التسعينات أن هناك تحسن في أوضاع الحرية السياسية والمدنية على مستوى العالم، ويشهد على ذلك عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي على مستوى العالم، بل حتى على مستوى القارة السمراء التي شهدت تجارب ديمقراطية ناجحة في جنوب أفريقيا والسنغال وبنين وبتسوانا.... إلخ.
- بالنسبة لتوزيع أوضاع الحرية بالنظر للمناطق:

- بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء هناك ١١ دولة حرة و١٧ دولة غير حرة و٢٠ حرة حرية جزئية. أي أن أغلب دول تلك المنطقة تتراوح بين الحرية والحرية الجزئية.
- أما بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي من أسوأ إن لم تكن أسوأ الصور، حيث أن هناك دولة واحدة حرة (إسرائيل) و١٤ دولة غير حرة

و٥ دول حرة حرية جزئية. إذاً نحن في أوضاعنا عكس أوضاع دول أفريقيا جنوب الصحراء!

- أمريكا اللاتينية ٦٥٪ دول حرة ٢٩٪ دول حرة حرية جزئية و٦٪ دول غير حرة.
- دول أوربا الغربية هناك تقسيمين فقط دول حرة ٩٦٪ ودول حرة حرية جزئية وهي دولة واحدة.

- الملاحظة العامة هي أنه من بين دول العالم التي تدخل ضمن الدول التي حصدت نقاط بين صفر و(١) دول مثل بلغاريا التي كانت دولة اشتراكية وتشيلي في أمريكا اللاتينية وقبرص وجمهورية الدومنيكان، ويسبقون في ذلك دولاً من كبريات ديمقراطيات العالم.
- وبعيداً عن رموز الديمقراطية الحديثة (أوربا والولايات المتحدة) لوحظ أن أفضل مناطق العالم أداءً أمريكا اللاتينية، وأسوأها أداءً منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول العربية تحديداً. ولهذا لا نعجب من الهجمة الشرسة التي يبررها واقعاً سياسياً مريراً بتلك المنطقة.
- لا يمكن ونحن بصدد الحديث عن الصورة العامة أن نغفل التحسن الذي شهدته القارة السمراء في مجال الإصلاح السياسي. فهاهي موريشيوس ومالي والسنغال وجنوب أفريقيا وناميبيا يدخلون ضمن دول الحرية في العالم، بعد أن كانوا في غياهب الظلمات، فهذه الدول منها السنغال التي شهدت انتخابات ديمقراطية مؤخراً، وكذلك جمهورية جنوب أفريقيا. لاشك أنه لا مجال للمقارنة بين تلك الدول وبين الدول العربية التي ينحصر وجودها ضمن دول غياب الحرية وقلة معدودة على أصابع اليد الواحدة

تدخل ضمن دول الحرية الجزئية كما عرضنا تفصيلاً في الصفحات التالية.

خامساً: وضع مصر في مؤشر الحريات السياسية والمدنية:

من الضروري تحليل ما خلص إليه الآخرون بشأن أوضاعنا التنموية والسياسية حتى يمكننا الرد بأسلوب علمي، إذا كان هناك مجال للرد، أو الإصلاح إذا ما كان قد خلص إليه الآخرون يؤكده واقع ملموس.

فماذا عن أداء مصر في مؤشر الحريات السياسية والمدنية؟ هل هناك تطور؟ وما حجم هذا التطور؟ وفي أي اتجاه، فهل ما جرى من إصلاح يعد كافياً لخلق بيئة سياسية مواتية قادرة على تحريك عجلة الاقتصاد وجذب الاستثمار؟

تتضمن السطور التالية عرضاً للحالة المصرية مقارنة بالحالة الإسرائيلية (وهو تقليد طبقناه في كل المؤشرات المعروضة). نعرض لوضع مصر في مؤشر ٢٠٠٤، ثم لتطور أداء مصر في مؤشر الحرية السياسية خلال الحقبة الأخيرة.

أ. وضع مصر في مؤشر الحريات السياسية والمدنية ٢٠٠٤:

كما يوضح الجدول رقم (١)، ومن خلال عرضنا لمعايير ومحددات قياس الحرية يمكننا استخلاص النتائج التالية بالنسبة لكل من مصر وإسرائيل:

- سجلت مصر نقاط متدنية للغاية في مؤشر ٢٠٠٤. فقد سبق أن ذكرنا أن الدول الأقرب إلى (١) هي الأفضل في مستوى الحرية والدول الأقرب إلى ٧ هي الأدنى في مستوى الحرية. أما وقد سجلت مصر (٦) في كل من الحريات السياسية والمدنية، فهي بذلك تحتل مرتبة متدنية للغاية.

جدول رقم (١) نقاط كل من مصر وإسرائيل في مؤشر الحرية ٢٠٠٤

الدولة	النقاط في الحريات السياسية	النقاط في الحريات المدنية	التصنيف من حيث الحرية
مصـر	٦	٦	غير حرة
إسرائيل	١	٣	حرة

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشر الحرية العالمي ٢٠٠٤.

- وبالتالي دخلت مصر بهذه النقاط ضمن المجموعة الثالثة والأخيرة (الدول غير الحرة) فهي تدخل ضمن مجموعة الدول قبل الـ ١٥ الأخيرة على مستوى العالم!
- وبالمقارنة بالنسبة لإسرائيل، فقد لوحظ أن هناك تباين في أداء إسرائيل بين مؤشر الحريات السياسية ومؤشر الحريات المدنية. وإن كانت إسرائيل قد سجلت (١) في الحريات السياسية ويشهد على ذلك التداول الحر والنزيه للسلطة والانتخابات الحرة، إلا أنها سجلت ترتيباً متدن في الحريات المدنية (٣).
- وبسبب ترجع أداء إسرائيل في الحريات المدنية، فقد دخلت إسرائيل ضمن المجموعة الداخلية الثالثة لدول الحرية Free Country (من ٢ إلى ٢,٥).

ب. تطور أداء مصر في مؤشر الحرية السياسية العالمي:

نعرض لتطور أداء مصر خلال السنوات القليلة الماضية لنتعرف على اتجاه المؤشر. فنعرض لتطور أداء مصر خلال الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

جدول (٢) تطور أداء مصر في مؤشر الحرية على خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤

	الحرية السياسية	الحرية المدنية	التصنيف والترتيب
مصر في مؤشر ٢٠٠٠	٦	٥	غير حرة (١٦٧)
مصر في مؤشر ٢٠٠٣	٦	٥	غير حرة (١٧٠)
مصر في مؤشر ٢٠٠٤	٦	٦	غير حرة (١٧٢)

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات الحرية للأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

- كما يفصح الجدول (٢) فقد شهد أداء مصر تراجعاً عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠ في مستوى الحريات المدنية. فقد تراجعت بعد أن كان تسجيلها لخمسة نقاط، صعدت نقاطها إلى ٦ أي أصبحت أقرب إلى الـ ٧.
- لم يتغير الوضع العام أو التصنيف العام لمصر كدولة غير حرة. وكما يوضح واضعي المؤشر أن الدول التي تحتل المراتب من ٥ إلى ٧ هي الدول التي تغيب فيها أو تهدر فيها الحريات السياسية والمدنية، حيث الانتخابات الشكلية وغير النزيهة والسيطرة المطلقة للحزب الحاكم. والوجود أو التمثيل الشكلي لأحزاب المعارضة، دون تأثير فاعل في عملية اتخاذ القرار...الخ.
- كما يلاحظ من خلال الجدول أن ترتيب مصر بين دول العالم شهد هو الآخر تراجعاً فبعد أن كانت مصر هي الدولة ١٦٧ عام ٢٠٠٠ تراجعت إلى المرتبة ١٧٠ عام ٢٠٠٣ ثم إلى المرتبة ١٧٢ هذا العام، نظراً لأنه وعلى الرغم عدم تغير النقاط، فقد سبقتنا دول وحققت إصلاح تقدمت به علينا.

- نسمع كثيراً عن طغيان رجال الشرطة بالتعذيب أو السجن غير المبرر... إلخ. كل ذلك تحاسب عليه دولنا، أضف إلى ذلك مسائل مثل حقوق التظاهر السلمي. ويشهد على ذلك مطلب أحزاب المعارضة مؤخراً (أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٤) بعقد تجمع سلمي أمام قصر الرئاسة، وهو مطلب قوبل بالرفض من قبل وزارة الداخلية لوأد صوت المعارضة... إلخ. كل ذلك يدخل ضمن معايير الحكم على مستوى الحريات السياسية.
- وماذا عن مسألة تداول السلطة سواء بين الأحزاب أو على مستوى رئاسة الجمهورية؟ فلا تعرف الديمقراطيات الحديثة استمرار حزب في السلطة لما يقرب من ربع قرن. ومن ثم يفرغ مبدأ تداول السلطة من مضمونه. كيف يمكن أن نميز بين النظام الملكي والجمهوري إذا لم يكن هناك مجال لتداول ديمقراطي وحقيقي للسلطة. لاشك أن كل هذه القضايا التي يعكسها الواقع تدخل في التقييم العام لوضع الدولة من مسائل الحريات السياسية والمدنية.

سادساً: أداء الدول العربية في مؤشر الحرية ٢٠٠٤:

يضم مؤشر الحرية كل الدول العربية تقريباً (١٩ دولة)، فماذا عن أداء دولنا العربية فيه؟ وهل تمثيلها مشرف في هذا المؤشر؟ وهل يشهد الأداء تحسناً خلال الأعوام الماضية؟ ومن هي أفضل وأسوأ الدول العربية تمثيلاً؟

بالنظر إلى الجدول (٣) وبتحليله أمكننا الإجابة على التساؤلات بالنتائج التالية:

- تبين من عرضنا للصورة العامة للمؤشر من منظور الأوضاع الإقليمية للحرية أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أسوأ مناطق العالم قاطبة من حيث أوضاع الحرية.

- لوحظ أنه لم تدخل أي من الدول العربية ضمن دول الحرية أو المجموعة الأولى من المجموعات الثلاث، رغم دخول الكثير من دول أفريقيا ضمن دول الحرية منها بنين وبتسوانا ومالي ليسوتو وناميبيا والسنغال وجمهورية جنوب أفريقيا. فالحرية لم تعد حكراً على الغرب، وإن كانت لا تزال عزيزةً على الأرض العربية.
- دخل عدد ٦ دول عربية ضمن دول الحرية الجزئية Partly Free وهي الكويت والبحرين وجيبوتي والأردن والمغرب واليمن.
- أما الـ ١٣ دولة عربية الأخرى فتدخل ضمن التصنيف الثالث والأخير، وهو الخاص بالدول التي تغيب (وتنعدم في بعضها) فيها الحريات سواء السياسية أو المدنية.
- أما أسوأ الدول العربية تمثيلاً فكانت سوريا والسودان والسعودية وليبيا. ربما يجد احتلال سوريا للمرتبة قبل الأخيرة بين دول العالم تفسيره الأول في تولي نجل رئيس سوريا الأسبق السلطة خلفاً لأبيه، أي وراثة السلطة في نظام جمهوري. نفس الأمر ينطبق على أوضاع الممارسة السياسية في ليبيا والسودان حيث السجن والتنكيل بالمعارضين وأصحاب الرأي الآخر. فالواقع العربي المعاش ليس بحاجة إلى مؤشر ليؤكده.

جدول (٣) أداء الدول العربية في مؤشر الحرية الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤

الدولة	الحريات السياسية		الحريات المدنية		التصنيف	
	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠
البحرين	٥	٧	٥	٦	حرة جزئياً	غير حرة
جيبوتي	٥	٤	٥	٦	حرة جزئياً	غير حرة
الكويت	٤	٥	٥	٤	حرة جزئياً	حرة جزئياً
الأردن	٥	٤	٥	٤	حرة جزئياً	حرة جزئياً
المغرب	٥	٥	٥	٤	حرة جزئياً	حرة جزئياً
اليمن	٥	٦	٥	٦	حرة جزئياً	غير حرة
الجزائر	٦	٦	٥	٥	غير حرة	غير حرة
لبنان	٦	٦	٥	٥	غير حرة	غير حرة
موريتانيا	٦	٦	٥	٥	غير حرة	غير حرة
عمان	٦	٦	٥	٦	غير حرة	غير حرة
تونس	٦	٦	٥	٥	غير حرة	غير حرة
مصر	٦	٦	٦	٥	غير حرة	غير حرة
العراق	٧	٧	٥	٧	غير حرة	غير حرة
قطر	٦	٦	٦	٦	غير حرة	غير حرة
الإمارات	٦	٦	٦	٥	غير حرة	غير حرة
ليبيا	٧	٧	٧	٧	غير حرة	غير حرة
السعودية	٧	٧	٧	٧	غير حرة	غير حرة
السودان	٧	٧	٧	٧	غير حرة	غير حرة
سوريا	٧	٧	٧	٧	غير حرة	غير حرة

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشري الحرية العالمي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤.

- من الدول العربية من تراجع أدائها عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ ومن الدول العربية من لم يتغير وضعه على النحو التالي:
- دول تراجع أدائها عام ٢٠٠٤ وهي جيبوتي وموريتانيا والإمارات.
- أما الدول العربية التي تحسن أدائها عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ فكانت الأردن والعراق (في مجال الحريات المدنية) واليمن في مجال الحريات السياسية.
- بالنسبة لباقي الدول العربية، فلم يتغير أدائها لعام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣.
- بالنظر إلى مؤشر الحرية عام ٢٠٠٠ أمكن استخلاص النتائج التالية:
- دخول خمس دول عربية فقط ضمن دول الحرية الجزئية وإن كانت كل من جيبوتي والكويت هما الأفضل أداءً بين الدول العربية عام ٢٠٠٠.
- دخول باقي الدول العربية ضمن الدول التي تغيب فيها الحرية.
- احتلال خمس دول عربية المراتب قبل المرتبة الأخيرة. هذه الدول هي العراق وليبيا والسعودية وسوريا والسودان. وتحتل سوريا المرتبة قبل الأخيرة تسبقها كل من السودان والسعودية.
- ولكن بمقارنة مؤشر ٢٠٠٤ السابق عرضه بمؤشر ٢٠٠٠ تبين الآتي:
- هناك ثلاث دول عربية فقط شهدت تحسناً عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠، إذ صعدت من مجموعة الدول غير الحرة إلى الدول الحرة جزئياً وهي البحرين وجيبوتي واليمن.
- كما أن هناك ثلاث دول عربية لم يتغير وضعها عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٠ وظلت ضمن مجموعة الدول الحرة جزئياً وهي الكويت والأردن والمغرب.

- وفي مؤخرة المؤشر لم يتغير الوضع كثيراً فدول مؤخرة المؤشر عام ٢٠٠٤ هي ذاتها دول المؤخرة عام ٢٠٠٠ وهي دول غير حرة. فدول كليبيا والسودان والسعودية وسوريا لم تشهد أي تحسن سواء في الحريات السياسية أو الحريات المدنية.
- ومن الدول العربية من شهد تراجعاً في الحريات المدنية مقارنة بالحريات السياسية التي لم يتغير وضعها من هذه الدول مصر وعمان حيث كانت نقاط البلدين في الحريات المدنية عام ٢٠٠٠ خمس نقاط تراجعت نقاطها في الحريات المدنية عام ٢٠٠٤ إلى ستة نقاط.

سابعاً: الدروس المستفادة والمقترحات:

لقد حظيت الأمة العربية بنعم لم تحظى بها غيرها من الأمم، فالثروات الطبيعية تتفجر، والموقع المتميز على خريطة العالم هذا مع دول يجمعها تاريخ وتراث ولغة ودين مشترك، ومع هذا وكما تفصح المؤشرات العالمية المختلفة، تأتي الدول العربية في مؤخرة تلك المؤشرات! السؤال: أين الخلل؟ أين بيت الداء؟ لابد من الوقوف صراحة على مكمن المشكلة إذا ما كنا نبغي الخير لهذه الأمة.

لاشك أن مشكلة الدول العربية هي مشكلة إدارة لكل تلك الموارد والإمكانات. إذاً هي مشكلة قيادة، وإلا فهل هناك من سبب آخر، إلا إذا كان العرب من طينة مختلفة عن غيرهم من بني البشر، ولكن حاشا لله، فعلى أيديهم قامت حضارة لم تشهد مثلها الإنسانية لا من قبل ولا من بعد، ونذكر هنا مثال عمر بن عبدالعزيز وما أدراك بعمر بن عبد العزيز الذي استطاع خلال عامين فقط تسطير اسمه بحروف من نور. إذاً المسألة مسألة وجود القيادة المثلى التي تستطيع إخراج المكنونات العظيمة لهذه الأمة.

سيبادر ذوي المصالح والمنتفعين من الأوضاع القائمة في الدول العربية بالتشكيك في النتائج التي انتهى إليها هذا المؤشر وغيره من المؤشرات العالمية طالما ليست على هواهم. ستطل رءوس النفاق التي طالما أقنعتنا بأنه ليس في الإمكان أفضل مما هو كائن، وأن ما تعرفه أفضل مما لا تعرفه... إلخ.

ولكن يرد على كل هؤلاء بأن عجلة الزمن قد دارت عليهم وعلى كل مواطن عربي، وأن الأنظار قد سلطت ولم يعد بالإمكان إخفاء شيء. كان يمكننا أن نكون أول من سيرد على ما انتهى إليه مؤشر كهذا وبأسلوب علمي، ولكن كنا سنفعل ذلك فقط لو كان واقعنا السياسي العربي يثبت عكس ما خلص إليه هذا المؤشر أو حتى غيره من المؤشرات. ولكن هل يمكننا القول بأن الدول العربية – عامة – تجري انتخابات نزيهة وتحترم فيها حريات التعبير خاصة من الرؤى المعارضة؟ إلى آخر الأسئلة التي عول عليها واضعي المؤشر (في ثالثاً).

فهل حقاً تعيش الدول العربية الحياة الديمقراطية؟ لو كان الأمر كذلك لتحسنت المؤشرات الاقتصادية للدول العربية. ولكن وكما تفصح المؤشرات التنموية الأخرى، وكما يتحدث لسان حال أغلب الدول العربية، فالدول العربية تشهد ترتيباً متدنياً ومتراجع في مؤشراتها التنموية. راجع مؤشر التنافسية والاستثمار والشفافية والعولمة..... إلخ.

إذاً وكما تقتضي أمانة البحث العلمي، لابد من التأكيد على أن ما خلصت إليه نتائج هذا المؤشر أقرب إلى الواقع المعاش في الدول العربية. فلا تزال الدول العربية إما محكومة بأنظمة ملكية متدخلة ومسيطرة ولا تعطي مجالاً للحريات السياسية وكأنها ورثت الأرض بما عليها ومن عليها، أو أنظمة جمهورية أقرب في ممارستها إلى الأنظمة الملكية. فالمنطقة العربية تتميز بوضع

منفرد في بقاء الحكام فيها لعقود على كراسي الحكم؟ فهل هناك أوضاع مشابهة إلى الآن في مناطق أخرى؟ كما يحصل الحاكم في كل عملية اقتراع على نسب تتراوح بين ٩٠ و ١٠٠٪، فهل تعكس تلك النتائج واقعاً ديمقراطياً؟ لو كان الأمر كذلك لكانت دول أوربا الغربية أولى به.

على القيادة السياسية وأنظمة الحكم إدراك الخطر في استمرار تدهور أوضاع الحرية، خاصة وأن المنطقة تزداد انكشافاً يوماً بعد يوم. فالأنظمة الديكتاتورية تتغير في العديد من مناطق العالم، أما في الدول العربية فإن من يعتلي سدة الحكم لا ينزل عنها طوعاً، فهل من تطبيق عكس ذلك؟ هل فيما نقول يناهض واقعاً؟ وبالتالي لا نعجب من النتائج التي خلص إليها هذا المؤشر.

تحتج الكثير من الأنظمة العربية بوجود إسرائيل للاستمرار في تكبيل شعوبها، ولكن إسرائيل ذاتها تطبق الديمقراطية في أسمى معانيها داخل المجتمع الإسرائيلي ومع الإنسان الإسرائيلي[١]، فرئيس وزراء الأمس نراه اليوم وزيراً والعكس صحيح. فهل تشهد أي من الدول العربية تطبيق مماثل؟

لقد جنت الدول العربية التراجع الاقتصادي من وراء سيادة تلك الأنظمة، وللاستدلال على ذلك، راجع حجم التجارة العربية مع العالم أو بين بعضهم البعض والاستثمار والنمو والتشغيل والابتكار....الخ. كل تلك الأمور بحاجة إلى بيئة سياسية مواتية.

إن الإصلاح السياسي بالدول العربية بحاجة إلى مزيد من التفعيل

(١) تتذرع إسرائيل بوجود وطبيعة الأنظمة العربية القائمة للتمادي في غيها. ويكفي الإشارة إلى أن رئيس وزراء إسرائيل قال ذات مرة «إننا الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة ومن ثم نحن بحاجة إلى حماية أنفسنا بكل السبل».

والجدية مع الموقف الذي ضعفت في ظله خياراتنا. لامجال للحديث عن الإصلاح التدريجي، فالعرب ليسوا من طينة مختلفة عن غيرهم من بني البشر، فهم أسبق المجتمعات معرفة بالديمقراطية وفنونها، ومن ثم فهي تفتقد إلى القيادة القادرة على تفعيل مكنوناتها الحضارية والثقافية الخلاقة.